رواية الحديث على وجه التعجب
- دراسة نظرية تأصيلية

د. محمد عبد الكريم "محمد صابر" الحنبر جي *

تاريخ وصول البحث: ٢٠١١/١/٣٠م تاريخ قبول البحث: ٢٠١١/١٠/٢٤م

ملخص

تعرف هذه الدراسة بصفة من صفات الرواية الحديثيَّة من حيث: مفهومها، وحكم استعمالها عند المحدثين؛ لما لها من أهمية بالغة في علم علل الحديث، والجرح والتعديل.

وجاءت هذه الدراسة بجملة من الضوابط التي ينبغي مراعاتها عند استعمال هذه الصفة في رواية الأحاديث الموضوعة والمنكرة؛ لتضبط استعمالها وتحد من آثارها السلبية.

كما وعرضت لطائفة من الضوابط التي يمكن من خلالها تمييز الأحاديث التي رويت على تلك الصفة، عن تلك التي رويت على سبيل القبول والاعتبار.

Abstract

This study is known as identification the attributes of the narration in terms of the Hadith: its concept, and the rule of which AL-Mohadithen used it; because of their importance in the science of Hadith, and the wound and the amendment.

And this study gives a batch of controls that should be considered when using this case in the narration reprehensible Hadith and fabrications; to control the use and limit its negative effects.

It also mentioned a range of controls that can distinguish which of the Hadith that narrated on that form from which has been narrated on acceptance and consideration.

المقدمة:

الحمد لله الذي هيَّئ لهذا الدين رجالاً ينفون عنه انتحال المبطلين، وتحريف الغالين، والصلاة والسلام علي سيدنا محمد الهادي إلى الصراط المستقيم، والمبلغ عن رب العالمين، الذي لا ينطق عن الهوى، وعلى آله وأصحابه الغر الميامين، وتابعيهم حملة الآثار، ونقلة الأخبار عن سيد المرسلين.

أما بعد: فقد كان بعض القصاص، وأصحاب الأهواء وغيرهم، يضعون الأحاديث ويروونها عن الثقات، فربما يسمع المستمع من أحدهم حديثاً قد وضعه بإسناد صحيح، فيعلق بأذهانهم ما سمعوه إذ القوم إنما كانت لغتهم العربية فيذكرونها عنه على جهة الإنكار عليهم، متعجبين من جرأة واضعها، وسخف عبارتها وموضوعها، أو نكارة إسنادها، فيسوقونها استشهاداً على جرحهم، ولا يقصدون منها التحديث على سبيل الأداء، بل على سبيل الإنكار والتشنيع على رواتها، فربما وقعت في أيدي الناس وتداولوها فيما بينهم، وتناقلوها في كتبهم ومواعظهم؛ ظناً منهم صحة مخرجها، وأن الثقة إنما رواها عن ذلك الشيخ المجروح لثقته عنده، والاعتداد بما رواه.

وقد هيأ الله لهذه السنة المطهرة علماء فحول، ونقاداً ممحصين من أهل الحديث والأثر، يميزون الدخن والدخل، والغث من السمين، مما علق في سنة المصطفى من تلك الروايات؛ لما لها من الأثر السيئ في جعل المنكر والموضوع المكذوب ديناً يتقرب به إلى الله جل وعلا، واعتقاداً ينعقد عليه القلب، وتخضع له الجوارح.

فجاءت هذه الدراسة لتعرف بهذا النوع من الرواية، كاشفة عن معناه، مبينة لحكمه، موضحة لضوابطه ووسائل تمييزه؛ لتكون لبنة تبنى عليها مباحثه، ومقدمة

* معلم، مديرية التربية والتعليم لقصبة المفرق، مدرسة الجندي.

لدراسة أثرها على الراوي و المروي.

وأسأل الله العلي القدير أن يجعلها
خالصة لوجهه الكريم

أدبيات الدراسة:

لم يقف الباحث على دراسة علمية أفردت للرواية على التعجب مبحثاً مستقلاً، تناولت فيه مفهومها، وحكمها، وضوابطها، ووسائل الكشف عنها، بل عامة ما وقف عليه نصوص ٌ وعبارات ٌ لأئمة الحديث، يمكن الاستفادة منها لتكون لبنة تبنى عليها مباحث هذا الموضوع.

مشكلة البحث:

لما كان هذا النوع من الرواية يرجع إلى القصد والنية، كان الكشف عنه والاهتداء إليه عسر اً، يكتنفه شيء من الخفاء والغموض، لا سيما أن كتب علوم الحديث لم تضع له مبحثاً مستقلاً ضمن مباحث صفة الرواية، تعرض فيه لمفهومه وضوابطه، ووسائل تمييزه، وقد أثار ذلك جملة من التساؤلات لدى الباحث منها:

١. ما مفهوم هذا النوع من الرواية، وما حكمه الشرعي؟
٢. ما ضوابطه التي يجدر مراعاتها عند استعمال هذا النوع من الرواية؟.
٣. هل هناك وسائل ومعايير يمكن من خلالها تمييز ما روى على وجه التعجب مما روي على وجه الاعتبار؟

فجاءت هذه الدراسة لجمع شتات ما تفرق من نصوص المحدثين وعباراتهم، وتحليلها؛ للوقوف على مفهوم هذا المصطلح لديهم، وبيان حكمه عندهم، ومن ثم الخروج بضوابط، ووسائل للكشف عنه، وتمييزه عما روى على سبيل الأداء والتحديث.

حدود المشكلة:

لَمَّا كان موضوع البحث يتناول (الرواية على التعجب) بمعنى الإنكار لتلك الرواية وعدم الاعتداد بها، فإن ما روي تعجباً بمعنى (الاستحسان والاعتداد)، ليس داخلاً في موضوع هذه الدراسة؛ لأن التعجب ربما أريد منه الاستحسان، كما يراد منه الإنكار، بناء على مقتضى الاستعمال اللغوي، وإنما يمكن التمييز بينهما من خلا السياق، وقرائن الأحوال.

ولم يتناول هذا البحث أثر الرواية على التعجب على الراوي من حيث الجرح والتعديل، ولا أثرها على المروي من حيث القبول والرد؛ لأن الحكم على الشيء فرع عن تصوره، وقد جاءت هذه الدراسة؛ لتعرف بهذا النوع من الرواية بالدراسة النظرية التحليلية؛ لتعطي تصوراً شامل لهذا النوع من الرواية.

خطة البحث:

قسم الباحث مفردات الموضوع إلى أربعة مباحث:

المبحث الأول: تناول فيه الباحث مفهوم رواية الحديث على وجه التعجب من حيث اللغة والاصطلاح والعلاقة بينهما.

المبحث الثاني: خصصه الباحث لبيان حكم مشروعية الرواية على التعجب والضوابط التي يستحسن مراعاتها عند استعمال هذا النوع في الرواية.

المبحث الثالث: بين فيه الباحث الوسائل التي يمكن من خلالها الكشف عن الأحاديث المروية على وجه التعجب، وتمييزها عما روي على سبيل القبول والاعتبار.

ثم اختتم الباحث دراسته بخاتمة ذكر فيها أهم النتائج والتوصيات.

المبحث الأول

مفهوم "رواية الحديث على التعجب" لغة واصطلاحا

المطلب الأول: معنى التعجب لغة:

التعجب لغة: الاستكبار للشيء، يقال أمر ٌ عجِيْبٌ ، وذلك إذا استُكبِر واستُعظِم[١].

ويستعمل التعجب لغة على وجهين[٢]:

الأول: ما يحمده الفاعل، ومعناه: الاستحسان والإخبار عن رضاه به: ومثال ذلك قول النبي ﷺ:لَقَدْ عَجِبَ أَوْ ضَحِكَ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ مِنْ فُلاَنٍ وَفُلاَنَةَ»[٣]، فالمراد به الإخبار عن رضاء الله ﷻ، واستحسانه لصنيع ذلك الصحابي

وزوجه في إيثارهم ضيف رسول الله ﷺ وإكرامه[٤]، فأنزل الله فيهما يؤثرون: ﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾[٩: الحشر]. وهذا الاستعمال جار على الأصل في الإخبار من إفادة المخاطب الحكم الذي تضمنه الخبر.

والثاني: ما يكرهه، ومعناه: الإنكار والذمّ له: ومثاله قول النبي ﷺ: «مِنْ غَيْرَةِ سَعْدٍ، وَاللَّهِ لأَنَا أَغْيَرُ مِنْهُ، وَاللَّهُ أَغْيَرُ مِنِّي»[٥]. وذلك لمَّا بلغه قول سعد بن عبادة ﷺ: "لو رأيت رجلاً مع امرأتي لضربته بالسيف غير مُصْفَحٍ". فقد استنكر النبي ﷺ تعجب الصحابة ﷺ من غيرة سعد ﷺ، ومعناه: "لا تعجبوا من غيرة سعد ﷺ"[٦].

وهذا الأسلوب مستعمل عند العرب في كثير من الأحيان إذ يوردون الاستفهام أو الخبر ولا يريدون منه إفادة الحكم الذي تضمنه، أي لا يريدون منه حقيقة الاستفهام أو الإخبار، بل ربما أطلقوه وأرادوا به معانٍ أخرى حسبما يقتضيه المقام، ومن هذه المعاني الإنكار، ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ آلِهَةً﴾ [١٥: الكهف]. فقوله جل وعلى: {اتخذوا} خبر، وهو إخبار في معنى الإنكار، لا إخبار محض، بقرينة ما بعده؛ ولأن فائدة الخبر معلومة[٧].

المطلب الثاني: معنى "الرواية على التعجب" اصطلاحا:

لم يقف الباحث على تعريف لمصطلح "الرواية على التعجب" عند المحدثين رغم استعمالهم له في كثير من المواضع؛ ولعل ذلك لاعتمادهم على معرفتهم بحدوده المستقرة في أذهانهم، والمعلومة لدى تلامذتهم وأهل صنعتهم، ويمكننا أن نرسم حدوده من خلال النظر في تصرفاتهم وسياق كلامهم.

ومن ذلك ما نبه إليه الإمام الشافعي ﷺ من أن بعض الرواة ربما روى خبراً لا يريد منه إفادة المخاطب القبول لذلك الخبر، وإنما جل قصده الإنكار على راويه، تعجباً من إسناده أو متنه، فقد قال ﷺ: إنّ الرجل يلقى الرجل يُرَى عليه سيما الخير، فيُحْسِنُ الظنَّ به، فيَقْبلُ حديثَه، ويقْبَلُه وهو لا يَعْرِف حالَه، فيَذْكُرُ أنَّ رجُلاً يُقال له: (فلانٌ) كذا، إمَّا على وجْهٍ يرْجو أنْ يجِدَ عِلْمَ ذلك الحديث عنْدَ ثِقة فيقبَلَه عن الثقة، وإمَّا أن يحدث به على إنكاره والتعجب منه، وإمَّا بغفْلةٍ في الحديث عنه"[٨].

فقد بين الإمام الشافعي ﷺ أن بعض المحدثين ربما نقل الحديث على وجه التعجب منه والإنكار له، لا على وجه الاعتداد به والوثوق بقائله، وبناء على ذلك فإن الحديث المروي على وجه التعجب في اصطلاح المحدثين لا يقصد من نقله الاحتجاج به واتخاذه ديناً، وإنما يروى على وجه الإنكار له، وبهذا يخرج ما يروى تعجباً على وجه الاستحسان للمتعجب منه من مفهوم رواية الحديث على التعجب اصطلاحاً.

ونظير الرواية على التعجب رواية الحديث على الاستهزاء والسخرية والتهكم بقائله؛ تنفيراً عنه، وبياناً لحاله فيه، فمن ذلك رواية الأعمش عن عباية لحديث: (أنا قسيم النار)[٩]. فقد قال الأعمش: يأتيني سُرّاق القبائل يسألوني عن حديث علي ﷺ: (أنا قسيم النار)، والله ما حدثت عن موسى بن طَرِيف، عن عَلِية إلا استهزاءً بعَباية"[١٠]. بل كان يتعجب من رواية موسى بن طريف لهذا الحديث عن عباية، حتى دخل يوماً وهو مغضب فقال لتلامذته: "ألا تعجبون من موسى بن طريف، يحدث عن عباية، عن علي ﷺ: (أنا قسيم النار)"[١١]؟!

وعليه فالرواية على التعجب يقصد بها الإنكار على الراوي أيضاً، ورَدُّ واستهجان ما رواه، وهذا الاستهجان والإنكار ربما دفع المحدث إلى الاستهزاء والتهكم براويه تنفيراً عنه، وبياناً لحاله من الضعف.

وهذا التعجب والإنكار إنما يكون في حق من وضع الحديث سنداً أو متناً، أو أدَّاهُ على سبيل الرواية والتحديث؛ لشدة غفلته وسوء حفظه ومعرفته، وإن كان في نفسه صدوقاً غير متهم. فأما ثقات الرواة وجهابذة النقاد فإنما ذكروا تلك الأحاديث في إطارها الخاص،

فأخبروا بها تلاميذهم من المختصين بعلم الحديث، وفي مجالس المذاكرة لا في مجالس الرواية والسماع على سبيل التحديث والأداء.

ومن ذلك: أن سفيان الثوري كان يذكر ما سمعه من بعض المتهمين بالوضع في مجالس المذاكرة لتلامذته من أهل الحديث، على وجه التعجب والإنكار لما رووه من الموضوعات والمنكرات، استهجاناً لها، واستشهاداً على جرحهم وترك حديثهم(١٢).

وبناء على ذلك فإنمفهوم الرو اية على التعجب في اصطلاح المحدثين كان له إطاره الخاص، فلا تروى تلك الأحاديث على سبيل الأداء، بل تذكر على سبيل الحكاية،وإن سيقت بإسنادها إلى قائلها، فمشابهتها للرواية (على سبيل الأداء والتحديث) في الصورة فقط، مع اختلافها في الحقيقة والغاية.

وبناء على ما سبق يمكننا تعريف "الرواية على التعجب" عند المحدثين بأنها: حكاية الحديث تنفيراً عنه سنداً أو متناً.

فقولنا: (حكاية) خرج بها تأدية الحديث وتبليغه على سبيل الديانة، إذ يجوز حكاية الباطل دون تبليغه البيان فلا يدخل ذاكرها في وعيد النبي ﷺ "مَنْ حَدَّثَ عَنِّي بِحَدِيثٍ يُرَى أَنَّهُ كَذِبٌ، فَهُوَ أَحَدُ الْكَاذِبِينَ "(١٣). لأن حكاية الأحاديث المنكرة والمكذوبة لا يعد تحديثاً.

وقولنا: (تنفيراً) خرج به القبول له والاعتداد به احتجاجاً أو في المتابعات والشواهد.

وقولنا: (سنداً أو متناً) ليشمل موضوع علم الحديث (السند والمتن).

المطلب الثالث: المناسبة بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي:

عند المقارنة بين المعنى اللغوي (للرواية على التعجب) والمعنى الاصطلاحي، نلحظ أن المعنى الأول: (الاستحسان) لا رابط بينه وبين المعنى الاصطلاحي؛ لأن التعجب على المعنى الأول المراد منه: قبول المتعجب منه واستحسانه، بينما المعنى الاصطلاحي يشير إلى أن المتعجب منه مستنكر غير مستحسن.

ويتوافق المعنى الثاني للتعجب (الكراهية للمتعجب منه) في دلالته على المراد منه مع المعنى الاصطلاحي في أن كليهما يفيدان الاستنكار للمتعجب منه.

وبناء على ذلك فإن العلاقة بين المعنى الاصطلاحي واللغوي هي علاقة العموم والخصوص المطلق، فالمعنى اللغوي للرواية على التعجب أعم من المعنى الاصطلاحي، إذ يشمله ويشمل الرواية على القبول والاستحسان، بينما يختص المعنى الاصطلاحي بالرواية على الإنكار والإبطال.

المبحث الثاني
حكم الرواية على التعجب وضوابطها

المطلب الأول: حكم الرواية على التعجب:

رواية الأحاديث الموضوعة أو المنكرة على وجه التعجب مشروعة، بل ربما وصلت لدرجة الوجوب إن تعين ذكرها على الناقد لبيان مرتبة رواتها؛ لأن ذلك بمثابة جرح الشاهد في الحاجة إلى الكشف والإبانة عنه.

قال الخطيب: "رَوَى حَدِيثًا مَوْضُوعًا عَلَى سَبِيلِ الْعَجَبِ مِنْهُ، وَالتَّنْفِيرِ عَنْهُ سَاغَ لَهُ ذَلِكَ، وَكَانَ بِمَثَابَةِ إِظْهَارِ الشَّاهِدِ فِي الْحَاجَةِ إِلَى كَشْفِهِ وَالإِبَانَةِ عَنْهُ"(١٤).

وهذه المشروعية يشهد لها الكتاب(١٥)، والإجماع، والقياس، وفيما يلي بيان ذلك:

أولاً: من الكتاب: أخبر ﷻ في كتابه الكريم عن مقولات للكفار على سبيل التعجب والإنكار عليهم، كقوله جل وعلا عن افتراء اليهود في عزير، والنصارى في المسيح، وعبدة الأوثان في الملائكة: **﴿وَقَالُواْ اتَّخَذَ اللّهُ وَلَداً سُبْحَانَهُ بَل لَّهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ كُلٌّ لَّهُ قَانِتُونَ﴾**[١١٦: البقرة].

فهذا الخبر أريد منه التنفير عن مقالتهم، والإنكار عليهم تعجباً من جرأتهم على نسبة الولد لله ﷻ، مع معرفتهم بتمام قدرته وعدم افتقاره إلى شيء(١٦)؛ بدليل قوله تعالى: **﴿سُبْحَانَهُ﴾** أي: تنزيهٌ عن عَجَبٍ (١٧) عن

أن يكون له ولد.

وكقوله تعالى: ﴿ بَلْ عَجِبْتَ فَعَجِبٌ قَوْلُهُمْ أَئِذَا كُنَّا تُرَابًا أَئِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾[٥: الرعد]. أي: إنْ تعجب يا محمد من تكذيبهم لك بعدما كنت عندهم الصادق الأمين، فأعجب منه تكذيبهم بالبعث[١٨].

والرواية على التعجب في حقيقتها هي: حكاية الباطل- سنداً أو متناً على وجه الإنكار له، والتنفير عنه، فاشتراكهما حقيقة يوجب اتفاقهما حكماً.

ثانياً: الإجماع السكوتي: أجمع العلماء على مشروعية رواية الحديث على التعجب؛ إذ لم ينقل عن أحد منهم القول بمنعه، أو بمعارضة من استعمله في روايته للأحاديث.

وأما ما ينقل من إنكار أبي بكر بن عيَّاش، على سليمان الأعمش روايته لحديث "أنا قسيم النار" بعد أن حلف له الأعمش أنه ما رواه إلا استهزاءاً بعباية، فإن إنكاره عليه لم يكن من أجل أنه حدث به على جهة التعجب والاستهزاء بعباية، وإنما لأنه حدث به عوام الناس فرووه عنه في الصحف، حيث قال له مستنكراً: حَمَلَه الناس عنك في الصُّحُف وتَزعُم أَنَّك رَوَيتَهُ على جِهَة الاستِهزاء؟"[١٩].

ثالثاً: القياس: لما كان نقل كلام الكفرة جائزاً لبيان زيفه وشناعته والتنفير عنه، كانت رواية الأحاديث الواهية والموضوع، على وجه التعجب والإنكار على رواتها جائزةً أيضاً، من باب قياس الشبه؛ إذ إنَّ الرواية على التعجب مترددة بين أصلين: تحريم الرواية عن غير الثقات، وبين مشروعية حكاية الباطل استشهاداً على زيفه، وهي أقرب شبهاً بالأصل الثاني، بدليل أنها تذكر تشنيعاً على واضعها، وتحذيراً منه، واستشهاداً على جرحه، فألحقت بأكثرهما شبهاً وأعطيت حكمه.

وهذا الاستعمال جَرْياً على استعمال أهل اللغة في الإخبار بالشيء على وجه الاستنكار له والتعجب منه، دون إرادة استحسانه وقبوله، فهو استعمال صحيح لغة وواقع شرعاً، بل إنه مما يؤجر عليه أصحاب الحديث؛ لذَبِّهم عن سنة المصطفى ﷺ تحريف واختلاق المجروحين وانتحالهم سنن الثقات الضابطين في رواية أحاديث خير المرسلين ﷺ.

إلا أن لهذا الجواز ضوابط يستحسن مراعاتها عند استعمال هذه الصفة في الرواية، وسوف نتناول جملة منها في المطلب الثاني بإذن الله.

المطلب الثاني: ضوابط جواز الرواية على التعجب:

لجواز رواية الحديث على وجه التعجب والإنكار ضوابط يستحسن مراعاتها عند إرادة الإخبار بالحديث على تلك الصفة؛ لما لهذه الصفة في الرواية من آثار سلبية عند تطبيقها دون شرط أو قيد، لا سيما إن كانت من روايات الثقات المشهورين بالعلم والورع، منهم سليمان ابن مهران الأعمش، وشعبة بن الحجاج، إذ إنَّ رواياتهم لهذه الأحاديث المنكرة والموضوعة قد تغري عوام الناس بقبولها والتدين بها، ومن ذلك ما حَدَثَ مع سليمان بن مهران الأعمش عندما ذَكَرَ أحاديثَ على التعجب والإنكار لها، والتشهير برواتها، فسمعها منه بعض عوام الناس؛ فظنوا أن الأعمش إنما حدث بها لقبوله واستحسانه لها، فاتخذوها ديناً يدينون الله به، مما استدعى الأعمش التنبيه إليها ورجوعه عن التحديث بها حيث قال: "حدثت بأَحَادِيث على التَّعَجُّب فبلغني أَن قوماً اتَّخَذُوهَا ديناً، لاَ عُدت لشَيْء مِنْهَا"[٢٠].

وقد كان بعض القصاص وأهل الأهواء، يضعون الحديث في قصصهم، ويروونها عن الثقات، فكان يحمل المستمع منهم الشيء بعد الشيء على حسب التعجب، فتقع في أيدي الناس ويتداولونها فيما بينهم،[٢١] فكان ولا بد أن توضع لهذه الصفة في الرواية شروطاً تضبطها، وتقيد إطلاقها، ومن هذه الضوابط التي يستحسن مراعاتها ما يأتي:

الضابط الأول: أن تروى هذه الأحاديث على تلك الصفة لأهل الصنعة (المختصون في علم الحديث)، دون عوام الناس الذين لا يميزون فنون الرواية، ولا يعرفون حدودها.

وقد نبه إلى ذلك ابن حبان حيث قال في ترجمة يحيى بن هاشم السمسار: "لا يحل كتابة حديثه إلا على جهة التعجب لأهل الصناعة، ولا الرواية بحال"[٢٢].

الضابط الثاني: أن تذكر للاعتبار والادكار من حال الضعفاء والمتروكين؛ استشهاداً على جرحهم، وتنفيراً من الرواية عنهم، وسلوك طريقتهم.

ويمكن أن يفهم ذلك من كلام ابن حبان في ترجمة غياث بن إبراهيم، حيث قال فيه: "لا يحل كتابة حديثه إلا على جهة التعجب، ولا ذكر روايته إلا مع أهل الصناعة للاعتبار والأذكار"(٢٣). وقد ذكرنا سابقاً كلام الخطيب في إجازة هذه الصفة في الرواية؛ بياناً لحال واضعه، وطلباً للاستشهاد على عظيم ما جاء به والتنفير عنه(٢٤).

فأهل الحديث ربما رووا حديثاً منكراً أو موضوعاً لا أصل له للمعرفة؛ ليتبين لمن بعدهم أنهم ميزوا الآثار وحفظوها، فيستفيد منه علماؤهم تمييز الصحيح من السقيم(٢٥).

وإنما يُعرف ذلك باعتبار الروايات، ومقارنتها بروايات الثقات؛ فيتميز الصحيح من السقيم، والمعروف من المنكر، والموضوع الذي لا أصل له.

الضابط الثالث: أن لا تروى تلك الأحاديث في كتاب تؤخذ منه العقائد والأحكام والآداب ونحوها مما يشترط في أحاديثه القبول.

ولذا فإن عامة المحدثين قد أوردوا تلك الأحاديث على تلك الصفة في كتب تراجم الرواة وتواريخهم، وعلل أحاديثهم، ومعاجمهم ومشيخاتهم ونحوها، أو ما أفرد لجمع الأحاديث الموضوعة والمكذوبة، مع بيانهم لحالها وحال واضعها.

ويستثنى من ذلك ما إذا ذكرت مع التنبيه على حالها، وأنها إنما رويت على وجه التعجب، فلا محذور من ذكرها في تلك الكتب، كما فعل الحاكم أبو عبد الله حيث روى حديثاً عن مبارك أبي سُحيم(٢٦) في (المستدرك) وقال: "فذكرت ما انتهى إلي من علة هذا الحديث تعجباً، لا محتجاً به في المستدرك على الشيخين رضي الله عنهما ..."(٢٧).

فإذا روعيت تلك الضوابط جاز استعمال هذه الصفة في الرواية،وإلا كانت مكروهة ينسب فاعلها لقلة الورع والتحري في الدين، بل ربما وصلت إلى الحرمة إن أدت إلى أن يُحْتَجَّ بها في العقائد والأحكام.

وقد استنكر الإمام الذهبي رواية الخطيب البغدادي عن الأهوازي(٢٨) لحديث أبي رزين- لقيط ابن عامر- مرفوعاً: "رأيت ربي بمنى على جمل أورق عليه جبة صوف"(٢٩)ونسب صنيعه لقلة الور ع، فقال: "قد روى أبو بكر الخطيب بقلة ورع عن الأهوازي ..."(٣٠).

إلا أن الظاهر أن الخطيب قد روى هذا الحديث على وجه التعجب والإنكار مراعياً شروط تلك الصفة في الرواية، مما يبعد معه نسبته إلى قلة الورع، فقد ذكر ابن عساكر أن الخطيب البغدادي كتبه عن الأهوازي متعجباً من نكارته(٣١).

فالذي يظهر أن الخطيب البغدادي قد نبه عند روايته لهذا الحديث أنه ذكره على وجه التعجب والإنكار، لا سيما أن الأهوازي متهم بالكذب في الحديث والقراءات عند الخطيب البغدادي(٣٢).

المبحث الثالث
ضوابط تمييز ما روي على التعجب

لما كانت الرواية على التعجب مما تقوم على النية والقصد، كان السبيل إلى تمييزها عن الرواية التي يقصد بأدائها القبول والاعتبار جملة ضوابط، ترجع إلى الدلالة الصريحة أو الضمينة القائمة على إعمال قرائن الحال أو المقال، وفيما يلي جملة من تلك الضوابط:

١. أن يصرح الثقة بروايته للحديث على وجه التعجب:

وردت بعض النصوص لجماعة من المحدثين، صرحوا فيها بروايتهم لبعض الأحاديث الواهية على وجه التعجب والإنكار لها، فإذا وقف على نص صحيح صريح لأحد الثقات بأنه روى حديث كذا وكذا عن فلان على وجه التعجب، وجب المصير إليه والعدول عن الاجتهاد في تخريج وجه روايته عنه؛ لما في الإقرار من دلالة قطعة كاشفة عن قصده ونيته عند التحديث بذلك الحديث الموضوع أو المنكر.

ومن التطبيقات على هذه القاعدة:

أولاً: تصريح محمد بن الحسن بن قتيبة بأنه ذكر حديث عمرو بن خليف عن أيوب ابن سويد، في رؤيا النبي ﷺ ذئباً في الجنة[٣٣]، لأحمد بن الفضل الصائغ على وجه التعجب، فقد ذكر ابن عدي أن ابن قتيبة قال لهم: "قلت لعمرو بن خليف: أيوب بن سويد حدثك هذا؟ قال: نعم حقاً، فذكرت هذا الحديث لأحمد بن الفضل الصائغ على وجه التعجب"[٣٤].

ففي تصريح محمد بن الحسن بأنه ذكر هذا الحديث لأحمد بن الفضل تعجباً، دلالة صريحة بأنه لم يقصد التحديث به على وجه القبول والاعتداد، وإنما ذكره أبطالاً واستنكاراً لمتنه.

ثانياً: تصريح الأعمش بأنه ما روى حديث (أنا قسيم النار)[٣٥] عن موسى بن طريف، عن عباية الأسدي إلا استهزاء بعباية[٣٦]، وقال: "ما رويت هذا فقال: إنما رويته على الاستهزاء"[٣٧]. بل إن موسى بن طريف – مع ما وصف به من الضعف – كان يروي هذا الحديث عن عباية أيضاً على وجه الاستهزاء، فقد قال أبو بكر ابن عياش: "رأيت موسى بن طريف وصليت على جنازته، وكان يقول في هذه الأحاديث التي يرويها، مثل: "قسيم النار"وغيره، إنما أسخر بهم"[٣٨]. وقال سلام الخياط: كان"مُوسَى يَرَى رَأي أَهل الشام، وكان يَتَحَدَّث بِهذا يَتَعَجَّب به ويُشَنِّع به"[٣٩].

٢. أن يصرح الثقة بتجريحه لرجل، ثم يروي عنه حديثاً منكراً أو الحديثين.

إذا صرح الراوي بتجريحه لمن روى عنه في عدالته أو ضبطه ثم روى عنه بعض الأحاديث الموضوعة أو المنكرة، فيقوى احتمل أنه لم يذكر تلك الرواية عنه إلا تعجباً واستنكاراً لما حدثه به؛ لأنه من المستبعد أن يروي عنه على سبيل الاحتجاج أو الاستشهاد مع علمه بعدم أهليته لأن يروي عنه، وإلا لعد غاشاً في الدين.

ومن التطبيقات على هذه القاعدة:

أولاً: رواية الخطيب البغدادي عن أبي علي الأهوازي الحديث: "بَيْنِي عند النَّفر على جَمَلٍ أَوْرَقَ عليه جُبَّةَ صوف أمامَ الناس"[٤٠]. فإنه ما رواه عنه إلا للتعجب استنكاراً له كما نبه إليه ابن عساكر[٤١]، إضافة إلى إن الخطيب قد كذَّب الأهوازي فقال: "أبو علي الأهوازي كذاب في الحديث والقراءات جميعاً"[٤٢].

فيستبعد أن يكون الخطيب روى عنه ذلك الحديث على وجه الاحتجاج أو الاستشهاد؛ لكونه مجروحاً عنده في عدالته، مع ظهور بطلان متنه وفساد معناه.

ثانياً: رواية يحيى القطان عن سعيد بن ميسرة عن أنس ﷺ: "أَنَّ إِبْلِيسَ رَفَعَ يَدَيْهِ وَلَا يُجَاوِزُ بهما أذنيه،فَقَالَ: حِينَ أُخْرِجَ مِنَ الْجَنَّةِ رَفَعَ يَدَيْهِ فَوْقَ رَأْسِهِ"[٤٣]. فالظاهر أن يحيى بن سعيد القطان قد روى عنه هذا الحديث على جهة التعجب؛ ليعلم أنه لا يجوز الاحتجاج به[٤٤]، والذي يرجح ذلك أن يحيى بن سعيد قد كذَّب ابن ميسرة كما ذكر الذهبي[٤٥]، إضافة إلى ظهور بطلان متن هذا الحديث وسماجة ألفاظه.

فإذا وقف على حديثٍ موضوعٍأو منكرٍ ، رواه أحد الثقات عمن هو مجرح عنده، كان في ذلك احتمالٌ قويٌ بأنه ما حدث به إلا تعجباً واستنكاراً له؛ لأن الفرض أن الراوي ثقة، والثقة لا يستجيز لنفسه أن يحدث عمن كان عنده في عداد المتروكين على سبيل الاحتجاج والاستئناس بمروياته، وإلا لكان ذلك مناقضاً لما ثبت من ثقته وعدالته.

ومن هنا يترجح تخريج أبي حاتم وأبي زرعة الرازيَّين لسبب رواية الثوري عن محمد ابن السائب الكلبي، من أنه لم يكن يقصد الرواية عنه، وإنما كان يذكر حديثه حكاية في مجالس المذاكرة تعجباً واستنكاراً له، فيعلقه بعض من حضره ويجعلونه رواية عنه.

قال ابن أبي حاتم: "قلت لأبي: ما معنى رواية الثوري عن الكلبي وهو غير ثقة عنده؟ فقال: كان الثوري يذكر الرواية عن الكلبي على الإنكار والتعجب؛ فتعلقوا عنه روايته عنه، وإن لم تكن روايته عن الكلبي قبوله له"[٤٦]. فالكلبي لم يكن ثقة عند الثوري، بل كان يستنكر ويتعجب ممن يروي عنه فيقول: "عجباً لمن يروي عن الكلبي"[٤٧].

فأما إن لم يكن مجرحاً عنده في عدالته، وليس في متنه ما يستنكر، فيبعد احتمال كونه رواه عنه على وجه التعجب، وإن كان مجرحاً عند غيره؛ لاحتمال أنه ثقة عنده، وروى عنه تصديقاً له، وهذا إن لم توجد قرينة أخرى تقوى احتمال كونه رواه عنه للتعجب، كرواية شعبة عن جابر ابن يزيد الجعفي، فإن جابر صدوق عند شعبة، لا سميا إذا قال: حدثنا وسمعت فهو من أوثق الناس عنده[٤٨]، خلافاً لما ذهب إليه ابن حبان من أن شعبة إنما روى عنه تعجباً أشياء لم يصبر عليها فكتبها ليعرفها[٤٩][٥٠].

بل إن شعبة قد روى عنه جملة من الأحاديث الصالحة، كما في مسند الإمام أحمد[٥١]؛ وإن كانت له أحاديث منكرة إلا أنها لم تجاوز الحد في النكارة كما قال ابن عدي، فقد احتمله الناس ورووا عنه، مع كونه في نفسه أقرب إلى الضعف منه إلى الصدق[٥٢].

٣. أن يوصف الثقة بشدة تحريه في انتقاء الرجال، ثم يروي حديثاً منكراً أو حديثين عمن اتفق على تركه:

اشتهر بعض المحدثين بانتقائهم الرواة، فلا يحدثون إلا عمن كان ثقة عندهم، حتى ذهب بعض المحدثين إلى قبول مبهمات من كان ذلك ديدنه، كشعبة ومالك ويحيى القطان،[٥٣] فقبلوا منهم ما قالوا فيه: (حدثنا رجلٌ) دون أن يذكروا اسمه، ولسنا بصدد تقييم هذا المذهب، بيد أن لتخصيص هؤلاء الأئمة بذلك الحكم ما يعطيهم مزية على غيرهم، يمكن من خلال تتبعها الكشف عما رووه على سبيل التعجب والإنكار دون ما رووه على سبيل القبول والاعتبار، لا سيما إذا لم يرووا عن أولائك المجروحين إلا الحديث أو الحديثين.

وتختلف هذه القاعدة عن سابقتها بعدم وقوفنا على تصريح لذلك الإمام بجرح من روى عنه ذلك الحديث الموضوع أو المنكر، مع اتفاق العلماء على تجريحه وسقوط حديثه، فاحتجنا إلى اعتبار عادته في تحمل الحديث وروايته، وشدة تحريه وانتقائه للأحاديث والرجال الذين يروي عنهم.

ومن التطبيقات على هذه القاعدة:

رواية شعبة عن محمد بن عُبيد الله العَرْزَمي[٥٤]، فإن الإمام شعبة ممن اشتهر بشدة انتقائه وتحريه في الرواية، ثم نجده يروي عن محمد بن عُبَيد العَرْزَمي[٥٥] المتفق على تركه، ولم نقف على نص للإمام شعبة يصرح فيه بجرح العرزمي.

ونتيجة لذلك فيغلب على الظن أن الإمام شعبة إنما ذكر بعض الأحاديث عنه على وجه التعجب والإنكار، ومن هنا نرى وجاهة قول الإمام أبي حاتم الرازي في رواية شعبة عن العرزمي بأنها كانت على وجه التعجب[٥].

فإذا وقفنا على حديث واهٍ ظاهرِ البطلان رواه أحد أولئك الأئمة الموصوفين بشدة التحري عمن اتفق على ترك حديثه؛ فيغلب على الظن أن هذا الإمام لم يحدث عنه إلا على سبيل التعجب والإنكار، لا لقبوله والاعتداد بمروياته؛ لأنه من المستبعد خفاء حاله عنه مع شهرته بشدة التحري في الأحاديث ورواتها، لا سيما إن لم يروى عنه إلا حديثاً أو حديثين، فإن ذلك يقوي احتمال أنه لم يروي عنه إلا لتعجبه واستنكاره لحديثه.

ولا بد من التنبيه على أن هذه الوسائل إنما يرجع فيها إلى غلبة الظن المبنية على إعمال القرائن المتعلقة بحال الراوي والمروي.

٤. رواية أهل الحديث للموضوعات والمنكرات عن أهل الرأي:

اشتهر بين أهل الحديث الإعراض عما يرويه أهل الرأي، وهذا الإعراض له أسبابه ودواعيه التي ترجع إلى عدم اعتناء كثير منهم بتأدية الحديث على الوجه، وتساهلهم في رواية الموضوعات والمنكرات عن المتروكين والمجاهيل والضعفاء من الرواة[٥٦].

فإذا وقف على حديث موضوع أو منكر رواه أحد أئمة الحديث الثقات عن رجل من أهل الرأي فيغلب على الظن أنه ما رواه عنه إلا تعجباً واستنكاراً لمتنه أو إسناده.

فمن ذلك رواية بعض أهل الحديث عن أسد بن عمرو البجلي[٥٧] صاحب أبي حنيفة ﷺ، فقد ذكر ابن حبان أن أصحاب الحديث إنما رووا عنه على جهة التعجب الشيء بعد الشيء[٥٨].

وقد روى عقبة بن مكرم العمِّيّ عنه حديث جابر ابن عبد الله ﷺ في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انْفَضُّوا إِلَيْهَا...﴾[١١: الجمعة]. قال: قَدِمَت عير المدينة تحمل طعاماً في يوم الجُمُعة، ورسول الله ﷺ في الصلاة، فخرجوا إليها وانصرفوا حتى لم يبق مع رسول الله ﷺ إلا اثنا عشر رجلاً، فأنزل الله هذه الآية، فنُهو عن ذلك، وكان الباقين أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وطلحة، والزبير، وسعد، وسعيد بن زيد بن عمرو بن نُفيل، وعبد الرحمن بن عوف، وبلال، وابن مسعود، وأبو عُبيدة بن الجراح، أو عمار بن ياسر"[٥٩].

وقد روى هذا الحديث كل من زائدة بن قدامة[٦٠]، ومحمد بن فضيل[٦١]، وخالد بن عبد الله[٦٢]، وجرير ابن عبد الحميد[٦٣]، وخالد الطحان[٦٤]، وهشيم بن بشير[٦٥]، وعبد الله ابن إدريس[٦٦]، وسليمان بن كثير[٦٧] كلهم عن حصين بن عبد الرحمن بالإسناد السابق ولم يذكر أحد منهم: "علي, وطلحة, والزبير, وسعد, وسعيد ابن زيد بن عمرو بن نفيل, وعبد الرحمن ابن عوف, وبلال, وابن مسعود, وأبو عبيدة بن الجراح, أو عمار ابن ياسر". فهذا التفسير تفرد به أسد بن عمرو البجلي عن حصين.

قال العقيلي: "هكذا حدث أسد بهذا الحديث ولم يبين هذا التفسير ممن، وهو جعله مدمجاً في الحديث. وقد رواه هشيم بن بشير, وخالد بن عبد الله عن حصين, ولم يذكرا هذا التفسير كله، وهؤلاء القوم يتهاونون بالحديث ولا يقومون به، ويصلونه بما ليس منه فيفسدون الرواية"[٦٨].

فذكر تلك الزيادة في هذا المتن منكرة عند أهل الحديث، تفرد بها أسد بن عمرو البجلي، وهو من أهل الرأي الذين ضعفهم جمهور المحدثين، حتى قال عنه عثمان بن أبي شيبة: "هو والريح سواء. لا شيء في الحديث، إنما كان يبصر الرأي"[٦٩].

فرواية عقبة بن مكرم العمي لهذا الحديث عن أسد ابن عمرو يغلب على الظن أنها كانت على سبيل التعجب والإنكار، دون الاحتجاج والاعتبار، لا سيما أنه كان من أهل الحديث الحفاظ الثقات[٧٠].

٥. ظهور علامات التعجب الإنكاري على الراوي أثناء ذكره للحديث:

من القرائن التي يتميز بها الحديث المروي على وجه التعجب ظهور علامات عارضة على راوي الحديث تدل طبعاً على إرادة الإنكار أو الاستهزاء مثل التبسم ونحوه، إشارة إلى اطِّراح الحديث أو السخرية براويه.

إلا أن هذه القرينة تختلف من حالة لأخرى، فربما أريد بها في حالة الاستحسان وفي حالة أخرى الاستنكار، فيتوقف تمييزها على اعتبار المقام الذي قيلت فيه؛ لذا ربما كثر فيها الخلاف بناء على اختلاف وجهات النظر في تحديد المقام الذي قيلت فيه، كاختلافهم في تحديد سبب ضحك النبي ﷺ عندما أخبره اليهودي بأن الله ﷻ يمسك السماوات على إصبع، والأرضين على إصبع[٧١]. فقد فسر راوي الحديث ضحكه ﷺ بأن مراده التعجب استحساناً وتصديقاً لليهودي[٧٢]، بينما خالفه بعض المتأخرين منهم الخطابي والقرطبي في سبب ضحكه ﷺ وأنه كان للاستنكار والتعجب من جهل اليهودي؛ لأن اليهود أهل تشبيه وتجسيم، وأن ما قاله الراوي مبني على اجتهاده[٧٣].

ولسنا بصدد ترجيح أحد القولين،وإنما سقناه دلالة على أن الصفات العارضة كالضحك ونحوه من القرائن المحتملة التي تختلف فيها وجهات النظر في تحديد المقام الذي قيلت فيه.

ومن التطبيقات على هذه القاعدة:

أولاً: تبسم سفيان الثوري عند روايته عن الكلبي: فقد قال أبو زرعة: "حدثنا أبو نعيم، حدثنا سفيان، حدثنا محمد بن السائب الكلبي، وتبسم الثوري"[٧٤]. فتبسم الثوري عند روايته عن الكلبي، إشارة منه إلى أنه ذكر الرواية عنه تعجباً وإنكاراً، وهذا ما فهمه أبو حاتم الرازي

حتى قال: "كان الثوري يذكر الرواية عن الكلبي على الإنكار والتعجب، فتعلقوا عنه روايته عنه،وإن لم تكن روايته عن الكلبي قبوله له"(٧٥).

ثانياً:تحريك أبي زرعة رأسه عند ذكر سلامٍ الطويل عنده: روى أبو زرعة الرازي، عن قبيصة، عن سلام ابن سليم الطويل حديثاً في بعض كتبه، ثم أمر أصحابه أن يضربوا عليه وقال: "سلامٌ، ما نصنع به؟!"(٧٦).

فروايته عنه كانت على سبيل التعجب والاستنكار، حتى أنه عندما ذكر عنده سلام الطويل في حديث جرى عنده، حرك رأسه كالمتعجب من ذكره؛ لأن سلاماً كان عنده في موضع لا يذكر(٧٧)، فتحريك أبي زرعة رأسه عند ذكر سلام الطويل، كناية عن التعجب والاستنكار للرواية عنه، فقد ضعفه في الحديث وتركه الأئمة(٧٨).

الخاتمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، وعلى آله وأصحابه الغر الميامين وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد:

فقد من الله عليّا بإتمام هذه الدراسة، وإن كانت لا تخلو من تقصير، إذ لا يسلم منه جهد بشري جبل على العجل وقلة التدبير.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:

١. أنَّ الرواية على التعجب في معناها الاصطلاحي عند المحدثين تستعمل في إنكار الحديث المتعجب منه وتوهين راويه، وأما من حيث الاستعمال اللغوي فالتعجب قد يكون لاستحسان المتعجب منه أو لإنكاره.
٢. أنَّ استعمال هذه الطريقة في الروايةجائزٌ شرعاً ومستساغٌ لغة.
٣. أنَّ لهذا النوع من الرواية ضوابط معتبرة، يستحسن مراعاتها عند إعمال هذه الطريقة في رواية الأحاديث المنكرة أو الموضوعة.
٤. أنَّ عمل أئمة الحديث ونقاده كان مبنياً على أسس وضوابط منهجية استعملوها للتمييز بين ما روي على التعجب مما روي على سبيل الاحتجاج أو الاعتبار، ترجع إلى إعمال قرائن الحال والمقال.

التوصيات:

يوصي الباحث بما يأتي:

١. دراسة تراجم الرواة التي قال فيها ابن حبان: (لا تحل الرواية عنه إلا تعجباً)، وبيان أسباب حكمه على أولئك الرواة من خلال النظر في مروياتهم.
٢. عقد ندوة علمية لبيان أثر الرواية على التعجب على الراوي من حيث الجرح والتعديل، وأثرها على المروي قبولاً ورداً، يشارك فيها ثلة من علماء الحديث.
٣. عقد مؤتمر علمي لدراسة الأحاديث التي رواها الثقات عن الضعفاء والمتروكين، وبيان وجه روايتهم؛ للتمييز بين ما روي على سبيل القبول مما روي على سبيل المعرفة.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله
وأصحابه أجمعين

الهوامش:

(١) انظر: ابن فارس، أحمد بن فارس (٣٩٥هـ/١٠٠٤م)، **معجم مقاييس اللغة**، (تحقيق: عبد السلام محمد)، دار الفكر، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م، ج٤، ص٢٤٣. مادة: (عجب).

(٢) انظر: الفيومي، أحمد بن محمد بن علي المقري (ت ٧٧٠هـ/١٣٦٨م)، **المصباح المُنير في غريب الشرح الكبير**، القاهرة، المطبعة الأميرية، ١٩٢٢م، (ط٥)، ج٢، ص٣٩٣، ماجدة: (عجب). وابن بطة، عبيد الله بن محمد العُكْبَري (ت٣٨٧هـ / ٩٩٧م)، **الإبانة الكبرى**، تحقيق: الوليد بن محمد نبيه بن سيف النصر، ويوسف الوابل، دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض، (ط١)، ١٤١٨ هـ، باب: الإيمان بالتعجب، ج٧، ص١٣١.

(٣) طرف من حديث رواه البخاري من طريق أبي هريرة ﷺ، وتمامُهُ: "جَاءَ رَجُلٌ رَسُولَ اللَّهِ ﷺفَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ

أَصَابَنِي الْجَهْدُ، فَأَرْسَلَ إِلَى نِسَائِهِ فَلَمْ يَجِدْ عِنْدَهُنَّ شَيْئًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يُضَيِّفُهُ هَذِهِ اللَّيْلَةَ يَرْحَمُهُ اللَّهُ؟ فَقَامَ رَجُلٌ مِنَ الأَنْصَارِ فَقَالَ: أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَذَهَبَ إِلَى أَهْلِهِ فَقَالَ لاِمْرَأَتِهِ: ضَيْفُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لاَ تَدَّخِرِيهِ شَيْئًا، قَالَتْ: مَا عِنْدِي إِلاَّ قُوتُ الصِّبْيَةِ، فَإِنْ أَرَادُوا الصِّبْيَةُ الْعَشَاءَ فَنَوِّمِيهِمْ وَتَعَالَيْ فَأَطْفِئِي السِّرَاجَ وَنُطْوِنَا اللَّيْلَةَ فَفَعَلَتْ، ثُمَّ غَدَا الرَّجُلُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: لَقَدْ عَجِبَ اللَّهُ أَوْ ضَحِكَ مِنْ فُلاَنٍ وَفُلاَنَةَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾". البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم أبو عبدالله (ت٢٥٦هـ/ ٨٧٠م)، **صحيح البخاري**، تحقيق: مصطفى ديب البغا، بيروت، دار ابن كثير، ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م، (ط٣)، كتاب التفسير، باب: سورة الفتح، حديث: (٤٦٠٧).

(٤) انظر: الكلاباذي، محمد بن أبي إسحاق البخاري الحنفي (ت٣٨٠هـ/٩٩٠م)، **بحر الفوائد المشهور بمعاني الأخبار**، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل- أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، (ط١)، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م. ص٢٠١.

(٥) البخاري، **الصحيح**، كتاب الحدود، باب: من رأى مع امرأته رجلاً فقتله، حديث: (٦٤٥٤)، واللفظ له. ومسلم، **الصحيح**، كتاب الطلاق، باب: انقضاء عدة المتوفى عنها زوجها وغيرها بوضع الحمل، حديث: (١٤٩٩).

(٦) العيني، محمود بن أحمد الغيتابي، (ت٨٥٥هـ/١٤٥١م)، **عمدة القاري شرح صحيح البخاري**، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج٢٠، ص٢٠٥.

(٧) انظر: الزمخشري، محمود بن عمر بن أحمد (٥٣٨هـ/ ١١٤٣م)، **الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٧هـ، تفسير سورة الكهف، ج٢، ص٧٠٧. الألوسي، محمود بن عبد الله الحسيني (ت١٢٧٠هـ/ ١٨٥٤م)، **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، تحقيق: علي عبد الباري، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٥هـ، تفسير سورة الكهف، ج٨، ص٢١٠.

(٨) الشافعي، محمد بن إدريس (ت٢٠٤هـ/٨٢٠م)، **الرسالة**، تحقيق: أحمد شاكر، مكتبه الحلبي، مصر، (ط١)، ١٣٥٨هـ/١٩٤٠م، باب: خبر الواحد، ج٢، ص ٣٧٤.

(٩) طرف من حديث موضوع ذكره العقيلي في الضعفاء من طريق سُفيان بن إبراهيم الجُريري، عن الأعمش عن مُوسَى بن طَريف الأَسَدي، عن عَباية بن ربعي الاسَدي، انه سَمِع عَليًا ﷺ يقول: (أَنا قَسيم النار، هَذا لي وهَذا لَكَ). العقيلي، محمد بن عمرو (ت٣٢٢هـ، ٩٣٤م)، **الضعفاء**، تحقيق: مازن السرساوي، دار ابن عباس، مصر، (ط٢)، ٢٠٠٨م، حديث: (٤٧٨٦). وذكره ابن عساكر في التاريخ من طريق محمد بن فضيل عن الأعمش بالإسناد السابق نفسه بلفظ: (أنا قسيم النار يوم القيامة أقول: خذي ذا وذري ذا). ابن عساكر، علي بن الحسن ابن هبة الله بن عبد الله الشافعي (٥٧١هـ/١١٧٦م)، **تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل أو اجتاز بنواحيها من وارديها وأهلها**، دراسة وتحقيق: عمر ابن غرامة العمري، دار الفكر، بيروت، (ط٢)، ١٩٩٥م، ج٤٢، ص٢٩٨. وقال الألباني: موضوع. الألباني، محمد ناصر الدين، **سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة** دار المعارف، الرياض، المملكة العربية السعودية، (ط١)، ١٤١٢ هـ،١٩٩٢م، حديث: (٤٩٢٤).

(١٠) ابن عدي، عبد الله بن عدي الجرجاني (ت ٣٦٥هـ/ ٩٧٦م)، **الكامل في معرفة ضعفاء المحدثين وعلل الحديث**، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، (ط١)، ١٩٩٧م، ترجمة: (١٨١٨).

(١١) ابن عدي، **الكامل**، ترجمة: (١٨١٨).

(١٢) انظر: ابن أبي حاتم،عبد الرحمن بن محمد الرازي (٣٢٧هـ/٩٣٨م)، **كتاب العلل**، تحقيق: فريق من الباحثين، بإشراف: سعد بن عبد الله الحميد، وخالد ابن عبد الرحمن الجُريسي، الرياض، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر، ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م (ط١)، حديث: (١٥٥٠).

(١٣) مسلم، أبو الحجاج مسلم بن الحجاج القشيري، (ت٢٦١هـ/

٨٧٥م)، **صحيح مسلم**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، بيروت، المقدمة، ج١، ص٧.

(١٤) السخاوي، محمد بن عبد الرحمن (ت ٩٠٢هـ/ ١٤٩٧م)، **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي**، تحقيق: علي حسين علي، مكتبة السنة، مصر، (ط١) ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م، الموضوع، الكتب المصنفة في الموضوع، ج١، ص٣١٢.

(١٥) لم يقف الباحث- بعد طول عناء- على حديث صحيح أخبر به النبي ﷺ وأراد بالخبر معنى التعجب والإنكار يصلح لأن يكون شاهداً على استعمال النبي ﷺ لهذا الأسلوب في التعجب الإنكاري، وغاية ما وقف عليه حديثٌرواه الطبراني في مسند الشاميين عن إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَرْقٍ الْحِمْصِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُصَفَّى، حَدَّثَنَا بَقِيَّةُ، عَنْ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ ثَابِتِ بْنِ ثَوْبَانَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ، عَنْ ابِي ذَرٍّ ﷺ قَالَلَقِيتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يَتَوَضَّأُ يُحَرِّكُ رَأْسَهُ كَهَيْئَةِ التَّعَجُّبِ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَاذَا تَعْجَبُ مِنْهُ؟ قَالَنَاسٍ مِنْ أُمَّتِي يُمِيتُونَ الصَّلاَةَ »قُلْتُوَمَا إِمَاتَتُهُمْ إِيَّاهَا؟ قَالَ: يُؤَخِّرُونَهَا عَنْ قُلْتُفَمَا تَأْمُرُنِي إِنْ أَدْرَكْتُ ذَلِكَ, صَقَالَالصَّلاَةَ لِمِيقَاتِهَا وَاجْعَلْ صَلاَتَكَ مَعَهُمْ سُبْحَةً». الطبراني، سليمان ابن أحمد اللخمي الشامي (ت٣٦٠هـ/٩٧١م)، مسند الشاميين، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة، بيروت، (ط١) ١٤٠٥ هـ، ١٩٨٤م، حديث: (٢١٣). وقد أعل أبو حاتم الرازي إسناده فقال: "حديث منكر بهذا الإسناد". ابن أبي حاتم، العلل، حديث: (٤٢٩). وأما بالنسبة لمتنه فقد أخرجه مسلم من طريق أبي عمران الجويني عن عبد الله بن الصامت عن أبي ذرﷺ نحوه دون قولِلَقِيتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺوَهُوَ يَتَوَضَّأُ يُحَرِّكُ رَأْسَهُ كَهَيْئَةِ التَّعَجُّبِ ". انظر: مسلم، الصحيح، كتاب المساجد، باب: كراهية تأخير الصلاة عن وقتها المختار، حديث: (٢٣٩).

(١٦) انظر: البقاعي، إبراهيم بنعمر الرُّباط (ت ٨٨٥هـ/ ١٤٨٠م)، **نظم الدرر في تناسب الآي والسور**، دار الكتب العلمية، بيروت، (ط٢)، ٢٠٠٢ م، ١٤٢٤ هـ، ج١، ص٢٢٠ بتصرف.

(١٧) انظر: ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي (ت٣٢٧هـ/٩٣٨م)، **التفسير**، تحقيق، أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز، المملكة العربية السعودية، (ط٣)، ١٤١٩هـ، حديث: (١١٢٧).

(١٨) انظر: الطبري، محمد بن جرير بن يزيد، أبو جعفر (٣١٠هـ/٩٢٣م)، **جامع البيان في تفسير آي القرآن**، تحقيق: حمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، (ط١)، ١٤٢٠هـ، ٢٠٠٠م، تفسير سورة الرعد، آية: (٥)، ج١٦، ص٣٤٦. والقرطبي، محمد بن أحمد الخزرجي (ت ٦٧١هـ/١٢٧٣م)، **الجامع لأحكام القرآن**، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، (ط٢)، ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م، تفسير سورة الرعد، آية:(٥)، ج٩، ص٢٨٤.

(١٩) العقيلي، **الضعفاء**، حديث: (٤٧٨٩).

(٢٠) أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني (ت٢٤١هـ/٨٥٥م)، **العلل ومعرفة الرجال**، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، دار الخاني، الرياض، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م (ط١)، حديث: (٢٨٥٧).

(٢١) انظر: ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم البُستي (ت٣٥٤هـ/٩٦٥م)، **المجروحين من المحدثين**، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، بيروت، دار المعرفة، ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م، المقدمة، النوع العشرون، ج١، ص٨٥، بتصرف.

(٢٢) ابن حبان، **المجروحين**، ج٣، ص١٢٥، ترجمة: (١٢١٩).

(٢٣) ابن حبان، **المرجع السابق نفسه**، ترجمة: (٨٥٤).

(٢٤) انظر: ص٨، حاشية (١٤).

(٢٥) انظر: ابن عساكر، **تاريخ دمشق**، ج٣٨، ص٣٠ ٣١، بتصرف.

(٢٦) هو: مبارك بن سحيم بن عبد الله البناني البصري، أبو سحيم، قال فيه البخاري: منكر الحديث، وقال النسائي: متروك الحديث، ابن عدي، **الكامل**، ترجمة: (١٨٠٢).

(٢٧) الحاكم، محمد بن عبد الله النيسابوري (ت٤٠٥هـ/ ١٠١٥م)، **المستدرك على الصحيحين**، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، (ط١) ١٤١١هـ،١٩٩٠م، حديث: (٨٣٦٤).

(٢٨) هو: الحسن بن علي بن إبراهيم بن يزداد الأستاذ أبو علي الأهوازي المقرئ، صاحب التصانيف ومقرئ الشام، قرأ على جماعة لا يعرفون إلا من جهته، وروى الكثير، وصنف كتابا في الصفات وأتى فيه بموضوعات وفضائح، وكان يحط على الاشعري، وجمع تأليفا في ثلبه، واتهمه ابن عساكر بوضع حديث: "رأيت ربي يوم النحر على جمل أورق". وذكره أبو الفضل بن خيرون فوهاه، وقال الخطيب البغدادي: "أبو علي الأهوازي كذاب في الحديث والقراءات جميعاً"، وقد مات في ذي الحجة سنة ست وأربعين وأربعمائة، انظر: الذهبي، محمد ابن أحمد بن قيماز (ت٧٤٨هـ/١٣٤٧م)، **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت، (ط١) ١٣٨٢هـ، ١٩٦٣م، ترجمة: (١٩١٦).و ابن عساكر، **تاريخ دمشق**، ترجمة: (١٣٧١).

(٢٩) ابن عساكر، **تاريخ دمشق**، حديث: (٣٢٤٧). وقال: المتهم به الأهوازي وهو حديث موضوع لا أصل له.

(٣٠) الذهبي، **ميزان الاعتدال**، ترجمة: (١٩١٦).

(٣١) ابن عساكر، **تاريخ دمشق**، ترجمة: (١٣٧١).

(٣٢) الذهبي، **ميزان الاعتدال**، ج١، ص٥١٣، ترجمة: (١٩١٦).

(٣٣) رواه ابن عدي في الكامل فقال**حَدَّثَنَا** مُحَمد بن الحسن بن قتيبة، حَدَّثَنَا عَمْرو بن خليف، حَدَّثَنَا أيوب بن لسويد، عن ابن جُرَيج، عَن عطاء، عن ابن عباس، قَال: قَال النبي ﷺ: (دخلت الجنة، فرأيت فيها ذئبا فقلت: أذئب في الجنة؟ فقال: إني أكلت ابن شرطي، قال ابن عباس: هذا وقد أكل ابنه، فلو أكله رَفِعَ في عليين). قال ابن عدي: وهذا الحديث بهذا الإسناد باطل لم يروه غير عمرو بن خليف، وأيوب ابن سويد،وإن كان فيه ضعف فلا يحتمل هذا كله. ابن عدي، **الكامل**، ج٦، ص٢٦٣، ترجمة: (١٣١). وقال ابن حبان: لا شك في أنه موضوع، قرأته على ابن عقيبة، قلت: حدثكم عمرو بن خليف قال: حدثنا أيوب بن سويد فلما فرغت من قراءته قال لي: مثلك يسمع مثل هذا الحديث، قلت: نجرح به رواية يا أبا العباس، فتبسم. ابن حبان، **المجروحين**، ترجمة: (٦٣٣).

(٣٤) انظر: ابن عدي، **الكامل**، ج٦، ص٢٦٣، ترجمة: (١٣١).

(٣٥) سبق تخريجه: ص٥، حاشية: (٩)

(٣٦) انظر: ص٥، حاشية: (١٠).

(٣٧) ابن عساكر، **تاريخ دمشق**، ج٤٣، ص٣٠٠.

(٣٨) القعيلي، **الضعفاء**، حديث: (٥٦٩٠).

(٣٩) **المرجع السابق نفسه**، حديث: (٥٦٩٠).

(٤٠) سبق تخريجه، ص١٢، حاشية: (٢٩).

(٤١) ابن عساكر، **تاريخ دمشق**، ج٢٧، ص٣٩٦، حديث: (٣٢٤٧).

(٤٢) الذهبي، **ميزان الاعتدال**، ج١، ص٥١٣، ترجمة: (١٩١٦).

(٤٣) ذكره ابن حبان دون أن يسنده إلى يحيى بن سعيد القطان. ابن حبان، **المجروحين**، ترجمة: (٣٨٥). وأسنده ابن عدي من طريق يونس بن بكير عن سعيد ابن ميسرة قال: سمعت أنساً، وساق الحديث مثله. ابن عدي، **الكامل**، ج٣، ص٣٨٨. وذكره محمد بن طاهر المقدسي في الموضوعات. انظر، ابن القيسراني، محمد ابن طاهر المقدسي (٥٠٧هـ(، **معرفة التذكرة في الأحاديث الموضوعة**، تحقيق: الشيخ عماد الدين أحمد حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٥م، حديث رقم: (٢٣٣).

(٤٤) انظر: ابن حبان، المجروحين، ترجمة: (٣٨٥). الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، (ط١)، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م، ج١٠، ص٢٢١.

(٤٥) الذهبي، **تاريخ الإسلام**، ج١٠، ص٢٢٢.

(٤٦) ابن أبي حاتم،عبد الرحمن بن محمد الرازي (٣٢٧هـ/ ٩٣٨م)، **الجرح والتعديل**، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٣٧٣هـ، ١٩٥٣م، (ط١)، المقدمة، ج٢، ص٣٦؛

ج٧، ص ٢٧٠. وانظر كلام أبي زرعة في رواية الثوري عن الكلبي عند ابن أبي حاتم في العلل. ابن أبي حاتم، **علل الحديث**، حديث: (١٥٥٠).

(٤٧) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، المقدمة، ج١، ص٣٧؛ ج٧، ص ٢٧٠.

(٤٨) انظر: ابن عدي، **الكامل**، ج٢، ص٣٣٣ ٣٣٦. ترجمة: (٣٢٦).

(٤٩) استدل ابن حبان على صحة ما ذهب إليه بما رواه محمد بن المنذر قال: حدثنا أحمد بن منصور، حدثنا نعيم ابن حماد، قال: سمعت وكيعاً يقول: قلت لشعبة مالك تركت فلاناً وفلاناً ورويت عن جابر الجعفي؟ قال: **(روى أشياء لم نصبر عنها)**. ابن حبان، **المجروحين**، ج١، ص٢٠٩، ترجمة: (١٧٣). فالضمير في قوله: لم نصبر عنها يرجع إلى شعبة، أي أن شعبة روى عنه أشياء لم يصبر شعبة عنها لما فيها من النكارة؛ فذكرها للمعرفة بناء على رواية ابن حبان. بينما روى ابن عدي هذه المقولة على وجهين، **أحدهما:** نحو ما ذكره ابن حبان من طريق الرمادي، عن نعيم بن حماد، بالإسناد السابق نحوه بلفظ: **(روى أشياء لم أصبر عنها)**. وقد ذكرها ابن عدي ضمن أقوال من ضعفه، **وأما الرواية الثانية:** فالضير فيها يعود لجابر الجعفي، وجاء من طريق أحمد بن سعيد ابن أبي مريم عن نعيم بالإسناد السابق نحوه، ولفظها: **(لأنه جاء بأحاديث لم يصبر عنها)**. وقد ذكرها ابن عدي في موضع آخر ضمن أقوال من عدله، انظر: ابن عدي، **الكامل**، ج٢، ص٣٣٢ ٣٣٤، ترجمة: (٣٢٦). والرواية الأخيرة أرجح عند الباحث لما يلي: **أولاً:** لاشتهار رواية شعبة عن الجعفي لأحاديث كثيرة صالحة. **ثانياً:** أنه قد نقل عن شعبة نفيه الكذب عن الجعفي، وتعديله بقوله: صدوق، وترجيحه لروايته إن قال: "حدثنا وسمعت". **ثالثاً:** أن ابن عدي سبر أحاديثه فلم يجد النكارة فيها جاوزت الحد، وذكر أن له أحاديث صالحة، وأنه لم يختلف في الرواية عنه، وإن كان أقرب عنده إلى الضعف منه إلى الصدق. ابن عدي، **الكامل**، ج٢، ص٣٣٤ و٣٣٦.

(٥٠) ابن حبان، **المجروحين**، ج١، ص٢٠٩، ترجمة: (١٧٣).

(٥١) روى له الإمام أحمد سبعة وعشرين حديثاً من طريق شعبة عنه، عامتها صالحة تابعه عليها الثقات، فمن الأحاديث الصحيحة: حديث رقم: (٢١٥٥) و(٤١٧٢) و(٥٠٥٤) و(١٧٥٠٤). ومن الصحيحة لغيرها: (١٢٨٨)، (١٨١٠)، (٢١٥٧) و(٤٤١٨). ومن الحسنة لغيرها: (١٢٨٩)، (١٢٩٠)، (١٢٩١) و(١٩١٥٤)، ومن الضعيفة التي لم يتابع عليها: (٢١٥٦)، (٩٣٠٠). أحمد بن حنبل، أحمد بن محمد ابن حنبل الشيباني (ت٢٤١هـ/ ٨٥٥م)، **المسند**، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، (ط١)، ١٤٢١ هـ، ٢٠٠١م.

(٥٢) ابن عدي، **الكامل**، ج٢، ص٣٣٤، بتصرف

(٥٣) انظر: الترمسي، محمد محفوظ بن عبد الله بن عبد المنان (ت ١٣٢٩هـ/١٩١١م)، **منهج ذوي النظر شرح منظومة علم الأثر**، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢٤هـ،٢٠٠٣م، ص١٢٤.

(٥٤) هو محمد بن عُبيد الله بن أبي سليمان العَرْزَمي الفَزَاري، أبو عبد الرحمن الكوفي، قال أحمد بن حنبل: ترك الناس حديثه، وقال ابن معين: ليس بشيء، ولا يكتب حديثه، وقال البخاري: تركه ابن المبارك ويحيى. وقال النسائي: ليس بثقة، ولا يكتب حديثه. وقال وكيع: كان رجلاً صالحاً ذهبت كتبه فكان يحدث من حفظه فمن ذلك أتي بالمناكير. وقال العجلي والدارقطني: ضعيف الحديث. وقال أبو حاتم: روى عنه شعبة وسليمان على التعجب، وهو ضعيف الحديث جداً. وقال الساجي: صدوق منكر الحديث أجمع أهل النقل على ترك حديثه. انظر: ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني (٨٥٢هـ/١٤٤٨م)، **تهذيب التهذيب**، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، (ط١) ١٣٢٦هـ، ترجمة: (٥٣٥).

(٥٥) انظر: العقيلي، **الضعفاء**، حديث: (٥٤٥٦). وابن عدي، **الكامل**، ج٧، ص٢٤٦، ترجمة: (١٦٢٢).

(٥٦) انظر: أحمد، **العلل**، رقم: (١٧٠٧) و(٥٣٣٢). وابن

عدي، **الكامل**، ترجمة: (١٦٥٨) و(١١٢) و(٢٠٥٥).
وابن المبْرَد، يوسف بن حسن بن أحمد الصالحي الحنبلي (ت ٩٠٩هـ/ ١٥٠٣م)، **بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم**، تحقيق وتعليق: روحية عبد الرحمن السويفي، دار الكتب العلمية، بيروت، (ط١)، ١٤١٣ هـ، ١٩٩٢م، ترجمة: (١٢٩٩).و المزي، يوسف بن عبد الرحمن الكلبي (٧٤٢هـ/١٣٤١م)، **تهذيب الكمال**، تحقيق: بشار عواد معروف، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م، (ط١) ج١٧، ص٤٣٧، ترجمة: (٣٩٦٩).

(٥٧) هو: أبو المنذر أسد بن عمرو البجلي، قاضي واسط، قال يزيد بن هارون: "لا يحل الأخذ عنه". وضعفه البخاري، والفلاس. وقال النسائي: "ليس بالقوي". وقال ابن حبان: "كان يسوى الحديث على مذهب أبي حنيفة". ووثقه أحمد بن حنبل فقال: "صدوق". وقال مرة: "صالح الحديث". وقال ابن معين: "لا بأس به". وقال عباس: سمعت يحيى يقول: "هو أوثق من نوح بن دراج، ولم يكن به بأس". وقال ابن عمار الموصلي: "لا بأس به". وقال الدارقطني: "يعتبر به". وقال ابن عدي: "لم أر له شيئا منكرا، وأرجو أنه لا بأس به". وتوفي سنة مائة وتسعين. انظر: الذهبي، **ميزان الاعتدال**، ترجمة: (٨١٤).

(٥٨) ابن حبان، **المجروحين**، ترجمة: (١١٧).

(٥٩) العقيلي، **الضعفاء**، حديث: (٦٦).

(٦٠) البخاري، **الصحيح**، كتاب الجمعة، باب: إذا نفر الناس عن الإمام في صلاة الجمعة، حديث: (٨٩٤).

(٦١) **المرجع السابق نفسه**، كتاب البيوع، باب: ﴿إذا رأوا تجارة أو لهواً... الآية)، حديث: (١٩٥٨).

(٦٢) **المرجع السابق نفسه**، كتاب التفسير، باب: تفسير سورة الجمعة، حديث: (٤٦١٦).

(٦٣) مسلم، **الصحيح**، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب: في قوله ﴿وَتَرَكُوكَ قَائِمًا﴾، حديث: (٣٦)- (٨٦٣).

(٦٤) مسلم، **الصحيح**، كتاب: الجمعة، باب: في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا﴾، حديث: (٣٧)- (٨٦٣).

(٦٥) **المرجع السابق نفسه**، كتاب: الجمعة، باب: في قوله ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا﴾، حديث: (٣٨)- (٨٦٣).

(٦٦) ابن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي (ت ٢٣٥هـ/ ٨٥٠م)، **المصنف في الأحاديث والآثار**، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الرياض، (ط١)، ١٤٠٩هـ، كتاب الصلوات، باب: من كان يخطب قائماً، حديث: (٥١٨٤) وإسناده صحيح.

(٦٧) عبد بن حميد، أبو محمد عبد بن حميد بن نصر الكسي (٢٤٩هـ/ ٨٦٣م)، **المنتخب من مسند عبد بن حميد**، مكتبة السنة، القاهرة، (ط١)، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م، تحقيق: صبحي البدري السامرائي, محمود محمد خليل الصعيدي، حديث: (١١١٠). إسناده صحيح لغيره، فيه سليمان بن كثير العبدي لا بأس به في غير الزهري. ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني (٨٥٢هـ/١٤٤٨م)، **تقريب التهذيب**، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا، (ط١)، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م، ترجمة: (٢٦٠٢).

(٦٨) العقيلي، **الضعفاء**، ج١، ص١٢٧، حديث: (٦٦).

(٦٩) الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت (ت٤٦٣هـ/ ١٠٧٢م)، **تاريخ بغداد**، تحقيق: الدكتور بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، (ط١)، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠٢ م، ج٧، ص٤٧٠.

(٧٠) الذهبي، محمد بن أحمد بن قيماز (ت٧٤٨هـ/١٣٤٧م)، **سير أعلام النبلاء**، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، (ط٣) ١٤٠٥ هـ،١٩٨٥م، ترجمة: (٦٠). وابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ترجمة: (٤٥٢).

(٧١) رواه البخاري ومسلم عن عبد الله بن مسعود ﷺ، واللفظ للبخاري: "أن يهوديا جاء إلى النبيِّ ﷺ فقالَ : يَا مُحَمَّدُ، إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَوَاتِ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالأَرَضِينَ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالجِبَالَ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالشَّجَرَ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالخَلاَئِقَ عَلَى إِصْبَعٍ، ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا المَلِكُ. فَضَحِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَدَتْ نَوَاجِذُهُ، ثُمَّ قَرَأَ ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾". انظر: البخاري، **الصحيح**، كتاب التوحيد، باب: قوله الله تعالى: ﴿لِمَا خَلَقْتُ

بِيَدَيَّ﴾، حديث: (٦٩٧٨). ومسلم، **الصحيح**، كتاب: صفة القيامة والجنة والنار، حديث: (٢٧٨٦).

(٧٢) قال عبد الله بن مسعود ﷺ "ضَحِكَ رَسُولُ اللهِ ﷺ تَعَجُّبًا وَتَصْدِيقًا لَهُ". انظر: البخاري، **الصحيح**، كتاب التوحيد، باب: قوله الله تعالى﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾، حديث: (٦٩٧٨). ومسلم، **الصحيح**، كتاب: صفة القيامة والجنة والنار، حديث: (٢٧٨٦).

(٧٣) انظر: ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني (٨٥٢هـ/ ١٤٤٨م)، **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**، إخراج وتصحيح وإشراف: محب الدين الخطيب، تعليق: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، بيروت، دار المعرفة،١٣٧٩هـ، ج١٣، ص٣٩٨.

(٧٤) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، المقدمة، باب: في رواية الثقة عن غير المطعون عليه، ج٢، ص٣٦.

(٧٥) **المرجع السابق نفسه**، المقدمة، باب: في رواية الثقة عن غير المطعون عليه، ج٢، ص٣٦.

(٧٦) انظر: أبو زرعة، عبيد الله بن عبد الكريم الرازي (ت٢٦٤هـ/٨٧٨م)، **سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي**، تحقيق: أبو عمر محمد بن علي الأزهري، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة، (ط١)، ٢٠٠٩م، ترجمة: (٤٩٠) بتصرف.

(٧٧) **المرجع السابق نفسه**، ترجمة: (٤٩٠) بتصرف.

(٧٨) انظر: الذهبي، **ميزان الاعتدال**، ترجمة: (٣٣٤٦).